27 June 2014
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والخمسون
٢٧-٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد هيروشي أونوما (اليابان)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(البند ٣ (ب))

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 7)). وكان معروضاً أيضاً على اللجنة موجز لإجراءات المتابعة التي أُتخذت والتي تقرر عقب استعراض الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الوارد في ورقة الاجتماع (E/AC.51/2014/CRP.1).



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - وقام الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بعرض البرنامج وبالردّ على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن التقدير والدعم المستمر للبرنامج وللعمل الذي قامت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-١، أعربت الوفود عن القلق إزاء حذف عبارة "القضاء على الفقر والجوع" التي وردت في برنامج فترة السنتين السابقة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن القضاء على الفقر أُدرج كأحد الأهداف الرئيسية بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، مثلما أُدرجت أهداف أساسية أخرى متصلة بالقضاء على الفقر والجوع.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-٤، طُلب توضيح لمعرفة كيف جرى الاضطلاع بمهام الإدارة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما يشمل تعزيز التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وطُرحت أسئلة عن النهج الذي اتبعته الأمانة العامة في تعزيز التعاون والشراكات، وعن صلة هذه المهام بأي من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وطُلب إيضاح أيضاً عن مدى اشتغال عمل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني على الأعمال التجارية، بوصف ذلك جزءاً من الولاية. وأُعرب عن رأي مفاده أن المهام المحددة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين السابقة ينبغي الإبقاء عليها.

٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-٦، لاحظت الوفود غياب أي إشارة إلى جهود التشاور المبذولة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وطُلب إيضاح بشأن ما إذا تمخضت المشاورات عن رؤية محددة بشأن كيفية تنفيذ البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧ - وطُلب توضيح بشأن تطبيق المادة ٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، على الخدمات المقدمة للعملية الحكومية الدولية. وأثيرت أسئلة بشأن مسألة التوحيد في هذا الصدد، وبشأن ما قامت به الأمانة العامة لكفالة الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة.

٨ - وطُلب توضيح في إطار البرنامج الفرعي ١ بشأن كيفية قياس الإنجاز المتوقع (أ) '١' وبشأن ما اضطلع به من عمل لتحقيق الإنجاز المتوقع (أ). ولاحظت الوفود أن الاستراتيجية، في الفقرة ٧-٧ (ط)، ركزت على مسائل التزاع؛ وأشير مع ذلك إلى عدم ورود أي إشارة إلى لجنة بناء السلام.

٩ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية الواردة في الفقرة ٧-٩، اقترح الاستعاضة عن عبارة 'الوقاية من الكوارث' بعبارة 'الحد من أخطار الكوارث'.

١٠ - وطلب توضيح بشأن صياغة الهدف في إطار البرنامج الفرعي ٣، وبشأن غياب أي إشارة إلى القضاء على الفقر. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي التركيز على القضاء على الفقر نظراً لأن هذا الهدف يُعتبر ركيزة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، وأن الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد ينبغي أن تنطوي على قدر كبير من التواصل مع الهيئات الحكومية الدولية. وطرح أسئلة بشأن ما إذا كانت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءلت الوفود أيضاً عن جدوى التغييرات المدخلة على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، مقارنة بتلك المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١١ - وطلب توضيح بشأن إدراج مجموعة معينة من البلدان، وعن السبب في عدم إدراج جميع البلدان النامية، كما هو مبين في الإنجاز المتوقع (ج) في إطار البرنامج الفرعي ٣. وتساءلت الوفود أيضاً عن عدم الإشارة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وأكدت ضرورة أن تؤخذ استراتيجية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار لدى تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها تلك التي تمر بمحالات خاصة.

١٢ - وأثيرت أسئلة بشأن توقعات الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أيبا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأوجه ارتباط هذه النتائج بهيكل الأمانة العامة وأوجه التآزر فيها.

١٣ - وطلبت معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاستعراضات القطرية الطوعية، على النحو المبين في مؤشر الإنجاز (ج) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٣، وبشأن التغييرات التي طرأت على البرنامج استناداً إلى النهج المتعلق بالصلة بين العلم والسياسات المبين في الإنجاز المتوقع (د).

١٤ - وطلب توضيح فيما يتعلق بالتغييرات المدخلة على الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣. وأثيرت أسئلة بشأن رأي الأمانة العامة المطروح في الفقرة ٧-٩ (د) فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث، وبشأن غياب أي إشارة إلى تعزيز التعاون مع المجموعات الرئيسية. وطلب إيضاح أيضاً بشأن جدوى المعلومات والتقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء عن الشراكات والالتزامات الطوعية، على النحو المبين في الفقرة ٧-٩ (ح). وأثيرت أسئلة عن مدى توافر التقارير، ولا سيما تلك المتعلقة بالشراكات، وما قامت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من جهود لتمكين الدول الأعضاء من الاطلاع عليها.

١٥ - وأعرب عن رأي بضرورة اضطلاع الإدارة بعملها وبالأشطة ذات الصلة بالتنسيق الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة من أجل ضمان تحقيق التكامل والتآزر مع الشركاء الإقليميين. وأشار إلى ضرورة توفير معلومات أكثر تفصيلاً، في إطار البرنامج الفرعي ٤، بشأن الأنشطة المضطلع بها مع اللجان الإقليمية. وطلب توضيح بشأن التقدم المحرز في تعزيز نظام المعلومات الجغرافية المكانية.

١٦ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء الانطباع المأخوذ من الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ٥ بأن مسألة الظواهر الديمغرافية تركز على شيخوخة السكان. وجرى التأكيد على ضرورة اشتغال مفهوم الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية على الشباب من السكان، وضرورة تناوله في برنامج العمل.

١٧ - وتساءلت الوفود عن سبب خلو البرنامج الفرعي ٩ من أي إشارة إلى متابعة توافق آراء مونتيري التابع للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وطلب إيضاح بشأن الأعمال التحضيرية المقرر النظر فيها فيما يتعلق بهذه المتابعة. وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن نوع العمل المقرر والمنتظر الاضطلاع به في الإنجاز المتوقع (د)، المتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - أكدت اللجنة أهمية عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار ولايات متفق عليها.

١٩ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٧-٤

في نهاية النص الموجود للمهمة (د)، تضاف عبارة "مع ضمان المساءلة والرقابة الصحيحتين من جانب الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٣

التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) '١'، تُحذف عبارة "بما في ذلك من خلال الاستعراضات القطرية الطوعية التي تُعد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-٩

في الفقرة الفرعية (أ)، تُضاف عبارة "أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية" و قبل عبارة "الدول الجزرية الصغيرة النامية".

وفي الفقرة الفرعية (د)، يُستعاض عن عبارة "الوقاية من الكوارث" بعبارة "الحد من مخاطر الكوارث".

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١٠

في نهاية الفقرة الفرعية (هـ)، تُضاف عبارة "بناءً على طلبها".

البرنامج الفرعي ٥

السكان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، يُستعاض عن عبارة "بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، لكي تستخدمها الدول الأعضاء" بعبارة "بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحسب السن، لكي تستخدمها الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٩

تمويل التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (د)، يُستعاض عن عبارة "تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية" بعبارة "زيادة مساهمة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية".